حـوض النيـل ، اثيوبيـا ، اسرائيـل
المثلث الحرج فى الأمن المائى العربى

د. رضـــا القريشـى *

ملـخـــص

The Nile Basin, Ethiopia and Israel ; The Critical Triangle in The Arab Water Security

By : Dr. Redha Al - Quraishy

Security of water resources is a recent concept that is hard to define due to its relative, rather than absolute nature, being subject to change over time and place. Yet, despite the variety of opinions and diversity of veiwpoints, it could be defined, generally, in terms of sufficiency and security over time and place. On these bases, Arab water security represents a concept complementary to other security concepts such as food security and military security .. etc., which in all form Arab national security. Wars might erupt, and a geopolitical change might be effected, if it is deemed necessary to defend and protect national water resources and their distribution between possible conflicting countries.

* باحث اقتصادى – وحدة الدراسات الاقتصادية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الجامعة المستنصرية، بغداد – العراق.

Thus, it should not be an anomaly to refer to "Arab" water security since it is in this rather comprehensive Arab framework that we are addressing the subject. The Nile basin has been chosen because the Arab side of it, particularly Egypt, suffers from some shortage of water, and it will suffer more over the long run due to the adverse water policies of the countries that control the springs, particularly Ethiopia which is closely allied to Israel - A fact which will put Egypt's and Sudan's interests at jeopardy and, thus, necessitates closer bonds of cooperation between the two brotherly states of Egypt and Sudan.

مقدمة *

يعد الأمن المائى أحد المفاهيم الذى دخل القواميس الاقتصادية والسياسية حديثاً إلا أنه يصعب تحديد دقيق لهذا المفهوم كونه مفهوما نسبيا وليس مطلقا وبالتالى فإنه خاضع للتغيير زمانا ومكانا. ورغم تعدد الآراء والاجتهادات حول تعريف هذا المفهوم إلا أنه يمكن وضع تعريف عام له يعتمد الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان وهو بذلك يعنى «تلبية الاحتياجات المائية المختلفة كماً ونوعاً مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير من خلال حماية وحسن استخدام المتاح من مياه وتطوير أدوات وأساليب هذا الاستخدام علاوة على تنمية موارد المياه الحالية والبحث عن موارد جديدة تقليدية أو غير تقليدية».

وعلى هذا فإن الأمن المائى العربى يمثل جزءا مكملاً لمصطلحات الأمن الأخرى (الأمن الغذائى، الأمن العسكرى .. إلخ) التى تشكل بمجموعها الأمن القومى العربى. فقد تقوم الحروب ويحصل تغييراً جيوبوليتيكيا اقليميا ودوليا اذا استوجب الأمر حماية مصادر الثروة المائية وتوزيعها بين الأقطار المتصارعة عليها.

لذا ليس غريبا أن نطلق تسمية (الأمن المائى العربى) على بحثنا هذا الذى هو (أى الأمن المائى العربى) الإطار الشامل للأمن المائى الوطنى لكل من الأقطار العربية. وقد تم اختيار حوض النيل تحديدا لأن الجانب العربى المشترك فى الحوض خصوصا مصر تعانى من حواجة فى وضعها المائى حاليا وبشكل أكبر مستقبلاً وبالتالى ستكون الثغرة المرشحة أولا لاختراق جدار الأمن المائى العربى، فى ضوء السياسات المائية لدول المنبع النيلية خاصة اثيوبيا وتعاونها واتفاقاتها مع دول خارج الحوض «إسرائيل» بالشكل الذى يمكنها من استخدام ورقة المياه لتذكير مصر والسودان بضعفهما الجيوبوليتيكى (خاصة الأولى) لتحقيق أهداف معينة.

* يعتذر الباحث عن اغفاله لتطور مهم فى الخلافات بين دول حوض النيل والمتعلق بتشكيل تجمع التيكونيل، وما أسفر عن ذلك من الاتفاق على خطة العمل لتنمية وإدارة الموارد المائية بدول الحوض. ورغم أهمية هذا التطور لموضوع البحث، إلا أن الباحث عجز تماما عن الحصول على أى مرجع يستند إليه بهذا الشأن، وذلك نظرا للظروف الصعبة التى يمر بها العراق حاليا.

أولا : حوض وادى النيل : نظرة عامة :

(أ) الوضع الجغرافى :

يعد نهر النيل من أكبر أنهار العالم إذ يبلغ طوله (٦٨٢٥) كم وتبلغ مساحة حوضه نحو (٢,٩٦) مليون كم٢ . ويتصف نهر النيل بصفات فريدة، منها أنه النهر الوحيد الذى يسير (٢٠٠٠) كم (بين الخرطوم والدلتا) دون أن تكون هناك أية مصادر لتغذيته بالإضافة إلى أن إيراده منخفض جدا مقارنة بطوله ومساحة حوضه التى تعادل نحو (١٠٪) من مساحة قارة أفريقيا مع ذلك فإن ايراده يعادل بالكاد إيراد نهر الراين رغم أن مساحة تصريف الأول تبلغ (١٣) مرة بقدر مساحة تصريف الأخير كما أنه ليس هناك نهر آخر يجتاز مناطق متباينة المناخ مثل النيل[١] ، إذ تشترك فى حوضه تسع دول أفريقية.

ويستجمع النيل مياهه من ثلاثة أحواض رئيسية هى[٢] :

- **الهضبة الأثيوبية** : وتعد أهم منابع النيل حيث تمد النيل (حسب التقديرات) عند أسوان بنحو (٨٥٪) من متوسط إيراده السنوى (٧١ مليار م٣ سنويا) وتعد أنهار السوباط والنيل الأزرق وعطبره أهم مصادر تجمع مياه هذه الهضبة.
- **الهضبة الاستوائية** : إذا كانت الهضبة الاثيوبية أهم منابع النيل فإن الهضبة الاستوائية تعد من أكثر منابع النيل انتظاما فى امداده بالمياه على مدار السنة ويبلغ متوسط إيرادها المائى نحو (١٣) مليار م٣ سنويا عند أسوان، وأهم مصادر تجمع مياهها هى بحيرة فكتوريا وبحيرة ألبرت، بحر الجبل والنيل الأبيض.
- **حوض بحر الغزال** : ويعد من أقل منابع النيل أهمية إذ لا يتجاوز امداده للنيل عن (٥) مليارات م٣ سنويا رغم أن مصادره مجموعة من الأنهار الصغيرة التى يبلغ إيرادها السنوى نحو (١٥) مليار م٣ لكنها تفقد معظم هذه المياه فى مناطق المستنقعات.

(ب) الاتفاقيات الدولية لتنظيم استخدام مياه النيل :

ابتداءً لابد من الإشارة إلى أن كل الاتفاقيات المعقودة (عدا اتفاقية ١٩٥٩) بخصوص تنظيم استخدام مياه النيل بين الدول النيلية قد أبرمتها الدول المستعمرة (كبريطانيا) بالنيابة عن الدول النيلية وذلك لأن الأخيرة لم تكن قد أصبحت دولاً مستقلة ذات سيادة. وأهم هذه الاتفاقيات هى [٣] :

- بروتوكول (١٥ نيسان ١٨٩١) المبرم بين بريطانيا وإيطاليا، لتحديد نفوذ كل منهما فى شرق أفريقيا وقد تعهدت إيطاليا بموجبه بعدم إقامة أية مشروعات على نهر عطبرة من شأنها التأثير على كمية مياهه التى تصب فى نهر النيل.
- الاتفاقية الأنجلو -أثيوبية (١٥ مارس ١٩٠٢) لترسيم الحدود بين السودان (المصرى البريطانى) وأثيوبيا واريتريا، تعهد بموجبها ملك الحبشة «مدليك الثانى» بعدم إنشاء أية أعمال على نهر النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها تقليل تدفق المياه إلى نهر النيل، إلا بمراقبة مسبقة من الحكومتين البريطانية والسودانية.
- اتفاقية (٩ مارس ١٩٠٦) المبرمة بين بريطانيا والكونغو المستقلة (زائير) تتعهد بموجبها الأخيرة بعدم إقامة أية منشآت على نهرى «سمليكس وايسانجو» من شأنها تخفيض تدفق مياهها التى تصب فى بحيرة «ألبرت» إلا بالاتفاق مع حكومة السودان.
- المذكرات المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا (١٩٢٥) التى تعترف فيها الأخيرة بحقوق مصر والسودان المائية فى نهرى النيل الأزرق والنيل الأبيض وتتعهد فيها بعدم إقامة أية مشروعات فى أعالى الأنهار وفروعها وروافدها من شأنها تخفيض الكميات المتدفقة إلى نهر النيل.
- اتفاقية (٧ مارس ١٩٢٩) المبرمة بين مصر وبريطانيا والأخيرة نيابة عن السودان وكينيا وتنجانيقا (تنزانيا) وتعد هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات الخاصة بتنظيم مياه النيل، إذ نصت على عدم إقامة أية مشروعات للرى أو توليد الطاقة الكهربائية

على نهر النيل أو روافده وفروعه أو البحيرات التى تغذيه من شأنها تخفيض كميات المياه المتدفقة إلى مصر أو تغيير مواقيت وصولها إلا بالحصول على موافقة مصر المسبقة، كما نصت الاتفاقية على حقوق مصر فى الرقابة على طول مجرى النيل من منبعه إلى مصبه وإجراء الدراسات للمشروعات التى يمكن أن تسد حاجة مصر المائية.

- اتفاقية (٢٣ تشرين الثانى ١٩٣٤) المبرمة بين بريطانيا نيابة عن تنجانيقا (تنزانيا) وبلجيكا نيابة عن رواندا وبوروندى بشأن نهر «كاچيرا» (أحد روافد بحيرة فكتوريا) حيث تضمنت كل ما يتعلق بتنظيم استخدام مياه النهر لأغراض توليد الطاقة الكهربائية والاستخدام الصناعى كما نصت على ضرورة قيام الدولة المستخدمة لمياه النهر لأغراض الرى بإخطار الدول الأخرى قبل (٦) أشهر من ذلك لغرض دراستها أو إبداء الاعتراضات عليها.

- اتفاقية (آذار ١٩٤٨) لإنشاء سد «أوين» فى أوغندا المبرمة بين مصر وأوغندا بغرض توليد الطاقة الكهربائية ولأغراض التخزين فى بحيرة فكتوريا لفائدة مصر والسودان. وفى عام (١٩٥٣) تم الاتفاق بين الحكومتين المصرية والأوغندية على إقامة السد المذكور.

- اتفاقية (٨ تشرين الثانى ١٩٥٩) بين مصر والسودان وقد عقدت هذه الاتفاقية نتيجة المباحثات المسبقة بين الطرفين حول إقامة السد العالى بغرض ضمان أقصى استغلال للمياه بين البلدين والناتجة عن إقامة السد العالى وقد نصت الاتفاقية على الحقوق المائية المكتسبة حالياً للطرفين فى مياه النيل وهى بمقدار (٤٨) مليار م٣ سنوياً لمصر مقابل (٤) مليارات م٣ سنويا للسودان. كما نصت على توزيع صافى فائدة السد العالى بواقع (١٤,٥) مليار م٣ للسودان مقابل (٧,٥) مليار م٣ لمصر سنويا. وقد تم بموجب هذه الاتفاقية تشكيل الهيئة الفنية المشتركة لمياه نهر النيل بين مصر والسودان التى كانت بداية الاتفاق مع الدول المطلة على هضبة البحيرات الاستوائية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية على إنشاء اللجنة

الفنية للدراسات الهيدرومترولوچية لحوض البحيرات الاستوائية كبداية لإنشاء لجنة فنية لدول حوض النيل.

وتجدر الإشارة إلى أن دول المنبع النيلية (خاصة أثيوبيا) تحاول التنصل من هذه الاتفاقيات بحجة أنها أبرمت فى ظل ظروف الهيمنة الاستعمارية.

ثانيا : مصر والسودان : الاحتياجات والسياسات المائية :

رغم أن تسع دول مستقلة تشترك فى نهر النيل إلا أن أهميته تختلف من دولة إلى أخرى حيث إن مناطق الحوض الشمالية هى مناطق صحراوية وشبه صحراوية وهى بأمس الحاجة لمياه النيل بسبب انخفاض نسبة تساقط الأمطار فى هذه المناطق لتصل إلى نسبة (٢٠٠) ملم سنويا فى الخرطوم وتكاد تنعدم كليا كلما كان الاتجاه نحو الشمال فى حين أن معدل تساقط الأمطار يصل إلى (١٨٠٠) ملم سنويا فى منطقة البحيرات الاستوائية والهضبة الاثيوبية إذ تتساقط الأمطار طوال السنة تقريباً، ويصل معدل التساقط إلى (١٥٠٠) ملم فى جنوب السودان فى معظم أوقات السنة[٤] ، وعلى هذا فإن الجانب العربى (مصر والسودان) هو الأكثر حاجة لمياه النيل خاصة مصر حيث أن (٨٦٪) من مساحتها شديدة الجفاف ومعدومة الأمطار وما تبقى من مساحتها شبه جافة وبالتالى فإنها تعتمد اعتمادا كليا على مياه النيل فى حياتها وغذائها وتوليد الطاقة الكهربائية إذ أنه يوفر لها نحو (٩٥٪) من المياه العذبة الأمر الذى يعكس الأهمية الاستراتيجية لنهر النيل بالنسبة لمصر وخطورة وضعها المائى لا سيما وأن الغالب الأعظم من منابع النيل يقع خارج الأراضى العربيةحيث إن الهضبة الأثيوبية بمفردها تساهم بنحو (٨٥٪) من المياه التى تصل إلى أسوان فى مصر[٥]. أما السودان فوضعه المائى يختلف كثيراً عن مصر حيث أن معظم أراضيه الزراعية تعتمد على الأمطار (ديميه) حتى أن السودان لايستغل من حصته المائية من النيل والبالغة نحو (١٨,٥) مليار م٣ سوى (١٣) مليار م٣ وما تبقى يذهب إلى مصر[٦] .

(أ) احتياجات مصر والسودان من مياه النيل :

تقدر كميات المياه التى يحملها نهر النيل وروافده وحتى وصولها إلى مصر نحو (١٠٦) مليار م٣ سنويا إلا أن ارتفاع الفواقد من هذه الكميات فى منطقة السدود وصحراء النوبة جعل متوسط إيراد النيل عند أسوان يبلغ نحو (٨٤) مليار م٣ سنويا وهذا الرقم مأخوذ من قراءات النصف الأول من هذا القرن [٧] ، وحتى عام (١٩٥٩) كان يستبعد نحو (٣٢) مليار م٣ هو مايذهب إلى البحر المتوسط وما تبقى (٥٢) مليار م٣ منها نحو (٤٨) مليار م٣ سنويا هو متوسط ما تستخدمه مصر للأغراض المختلفة (حسب اتفاقية ١٩٢٩ – سالفة الذكر) وبعد اتفاقية (١٩٥٩) أصبح متوسط حصة مصر نحو (٥٥,٥) مليار م٣ سنويا مقدرة عند أسوان [٨] .

ويعانى نهر النيل من تقلبات حادة فى تصريفه المائى من سنة إلى أخرى أو من فترة زمنية قصيرة إلى أخرى كلما شحت الأمطار الساقطة على الهضبة الاثيوبية حيث تعرضت مصر لأزمة مائية حادة خلال الفترة (١٩٧٩ – ١٩٨٨) نتيجة الجفاف الذى أصاب المنابع الاثيوبية للنيل فى هذه الفترة، الأمر الذى خفّض التصريف السنوى للنيل بنسبة (١٥ ٪) عن معدله الاعتيادى مما اضطر مصر إلى سحب نحو (١٠) مليارات م٣ حتى (تموز ١٩٨٨) من مخزون بحيرة ناصر البالغ نحو (١٧) مليار م٣ وتم تعويض ذلك عن طريق مخزون السد العالى. وقد اسفر ذلك عن انخفاض المخزون أمام السد العالى من نحو (١٢٥) مليار م٣ فى العام المائى (١٩٨٠ – ١٩٨١) إلى نحو (٤٦) مليار م٣ فى العام المائى (١٩٨٦ – ١٩٨٧) وقد وصل منسوب بحيرة ناصر إلى نحو (١٤٩) متر فوق مستوى سطح البحر أى نحو (٦) مليارات م٣ فقط من الخزين الحى فى صيف عام (١٩٨٨) قبل حدوث فيضان العام نفسه، الأمر الذى هدد مولدات الطاقة الكهربائية بالتوقف بالإضافة إلى تخفيض كميات المياه المخصصة للزراعة لولا حدوث الفيضان المذكور[٩] ، مما دفع مصر إلى دراسة مشروعات لتوليد الطاقة الكهربائية تقوم على استخدام الغاز الحرارى بدلا من المياه وإعادة النظر بالتركيبة المحصولية لصالح المحاصيل ذات الاستهلاك الأقل للمياه.

إن المشكلة الأهم التى تواجه مصر هى مايتعلق بحاجة القطاع الزراعى الذى يستحوذ على نسبة (٨٧٪) من جملة الحصة المائية لمصر من مياه النيل إذ أن ثلثى هذه النسبة تذهب لاحتياجات المحاصيل المختلفة وما تبقى يذهب للصرف وذلك لاعتماد مصر طريقة الرى بالغمر بالإضافة إلى انخفاض كفاءة أساليب الرى المتبعة فيها والتزايد المطرد فى احتياجات هذا القطاع للمياه بسبب زيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل ذات الاستهلاك العالى للمياه كالقصب والفواكه والأرز.

وتجدر الإشارة إلى أن بوادر الفجوة الغذائية بدأت فى الظهور فى مصر منذ أوائل السبعينات ثم أخذت تتسع باطراد بمرور الوقت بعد أن كانت مصر مكتفية ذاتيا خلال الفترات السابقة.

وقد تباينت التقديرات بشأن تحديد حاجة مصر المستقبلية من المياه من قبل الجهات المختلفة حيث إن التقدير الرسمى للموازنة المصرية يوجد فى (Master Water Plan M.W.P.) وهى دراسة مشتركة بين وزارة الرى المصرية والوكالة الدولية للتنمية والبنك الدولى، وقد وضعت ثلاثة سيناريوهات فى هذا المجال آخذة بنظر الاعتبار انجاز مشروعات أعالى النيل التى ستزيد من الحصة المائية لمصر وكذلك التوسع الأفقى والتوسع العمودى فى الزراعة، وهناك تقديرات الخبير المائى المعروف «جون ووتربرى» الذى قدر احتياجات مصر بنحو (٦٨) مليار م٣ على أدنى تقدير عام (٢٠٠٠)[١٠] ، أما المركز العربى لدراسة المناطق الجافة والأراضى القاحلة (أكساد) فقد قدر حاجة مصر وفى ضوء معدل النمو الطبيعى للسكان البالغ (٣٪) سنويا وكذلك خطط التنمية للقطاعين الزراعى والصناعى بنحو (٩٣,٣) مليار م٣ عام (٢٠٠٠) تكون حصة القطاع الزراعى منها نحو (٩٠,١) مليار م٣، ونحو (١٠٥) مليار م٣ و (١٢٢) مليار م٣ و (١٤٧) مليار م٣ للأعوام (٢٠١٠ و ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠) على التوالى تكون حصة القطاع الزراعى منها نحو (٩٣٪) [١١] .

أما السودان فإن وضعه المائى أفضل نسبياً من وضع مصر إذ أنه لا يستهلك سوى نسبة (٧٥ – ٨٠٪) من إجمالى حصته المائية من النيل البالغة (١٨,٥) مليار م٣

عند أسوان حيث لا تشكل نسبة الأراضى الزراعية المروية بمياه النيل سوى (١١,٧٪) من جملة الأراضى الزراعية فى السودان مقارنة بمصر فإن هذه النسبة تبلغ (١٠٠٪)[١٢] ، أما حاجة السودان المستقبلية من المياه فتقدر بنحو (٤٤) مليار م٣ عام (٢٠٠٠) فى ضوء معدل نمو السكان الطبيعى البالغ (٢,٨٪) سنويا وخطط عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تكون حصة القطاع الزراعى (الذى يعد القطاع الأساسي فى الاقتصاد السودانى) منها نحو (٤٢,٥) مليار م٣ وبإسقاط الطلب على المياه فى السودان وتأسيساً على الافتراضات نفسها أعلاه (معدل نمو السكان ومخطط التنمية) فإنه سيكون نحو (٤٨,٦) مليار م٣ و (٥٥,٧) مليار م٣ و (٦٥,٩) مليار م٣ للأعوام (٢٠١٠ و ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠) على التوالى، يبلغ معدل حصة القطاع الزراعى منها نحو (٩٢٪)[١٣] ، ويرجع السبب فى ارتفاع حصة القطاع الزراعى من إجمالى الطلب على المياه (كما هو حال مصر) إلى أهمية هذا القطاع فى الاقتصاد القومى وبدائية أساليب الرى المتبعة وارتفاع نسبة الفاقد السنوى من الموارد المائية.

(ب) السياسات المائية :

إن تعاون الدول النيلية التسع بخصوص تنمية وإدارة مياه النيل لم ولن يكون بالأمر السهل إذ لم يكن بالإمكان إبرام اتفاقيات ثنائية بين دولتين دون أن يثير ذلك حفيظة دول الحوض الأخرى، لذا فقد أصبحت السياسات المائية للدول المتشاطئة من الأهمية والخطورة بحيث إنها لا تمس الجوانب الاقتصادية لتلك الدول فحسب وإنما تمتد بالضرورة إلى سيادتها الوطنية.

وحيث أن مصر هى أكثر الدول النيلية حاجة لمياه النيل فقد قامت ومنذ وقت بعيد بإجراء دراسات لضبط وتنظيم مجرى النيل سواء بشكل منفرد أو ثنائى أو جماعى، ومن هذه الدراسات مشروع للسيطرة الكاملة على حوض النيل عرف باسم «تقرير مشروعات ضبط مياه النيل» وضع من قبل وزارة الأشغال المصرية مع عدد من الخبراء البريطانيين عام (١٩٢٠) اقترح فيه إقامة مجموعة من الخزانات على البحيرات الاستوائية إلى جانب بناء سد على بحيرة «تانا» مما سيزيد من الحصة المائية لمصر

والسودان بنحو (٢) مليار م٣ سنويا إلى جانب الوقاية من أخطار الفيضان. ثم شكلت بعد ذلك لجنة دولية لبحث احتياجات مصر المستقبلية من مياه النيل سميت بـ «لجنة مشروعات النيل» قامت بتبنى جميع المشروعات الواردة فى التقرير أعلاه(١٤) .

كما قامت مصر بدراسة لإنشاء بعض المشروعات المشتركة مع السودان ومنذ عام (١٩٣٠) عند إنشاء خزان «جبل الأولياء» وقد أدى هذا التعاون إلى إنشاء «الهيئة الدائمةلمياه النيل» وكان الهدف من هذه المشروعات هو استعادة الفواقد المائية حيث إن ثلث حصة مصر من مياه النيل يذهب كضائعات كما أنه يفقد نحو (٣٣) مليار م٣ خلال جريانه فى السودان وقد أثبتت تلك الدراسات أنه يمكن توفير (١٨) مليار م٣ سنويا عند أسوان تقسم مناصفة بين السودان ومصر ومن هذه المشروعات مشروع لإنشاء بحيرات جنوب الروصيرص ومشروع قناة «جونغلى» بمرحلتيه الأولى والثانية ومشروع قناة صرف فى حوض بحر الغزال ومشروع إنشاء قنوات فى مستنقعات «مشار» السودانية(١٥) . ومما يزيد الأمر سوءا بالنسبة لمصر هو الاتساع المطرد فى فجوتها الغذائية إذ تشير الدراسات أن مصر تستورد نحو (٧٥٪) من احتياجاتها من القمح والقضاء على هذه الفجوة يتطلب تخصيص أراضى زراعية مساحتها (٣) ملايين فدان تحتاج (٩ – ١٠) مليار م٣ من المياه. وتجدر الإشارة إلى أن أفضل ما يمكن الوصول إليه من مساحة مزروعة مستقبلاً فى مصر وبعد استكمال مشروعات التوسع الأقصى هى (١٠) ملايين فدان عام (٢٠٢٥) فى الوقت الذى يصل فيه عدد سكانها إلى نحو (١٢٥) مليون نسمة.

كما أن مصر ستواجه مشكلة بيئية حقيقية متمثلة فى تلوث مياه النيل حيث ان مصنع الفوسفات فى أسوان يرمى نحو (٤) مليارات م٣ من المياه الملوثة فى النيل سنوياً. إلى جانب مصادر التلوث الأخرى حيث يتحمل النيل نحو (٥٠٪) من ملوثات قطاع الصناعة والقطاع المدنى(١٦) .

وأمام هذه المخاطر والتحديات لابد للقطرين المصرى والسودانى من تبنى استراتيجية منفردة (قطرية) ومشتركة فيما بينهما، وتؤكد الأخيرة على ضرورة التنسيق

العالى بين القطرين وعلى المستويين السياسى والفنى لأن المياه تعتبر من أهم مرتكزات الأمن الوطنى لكل منهما خاصة والأمن القومى العربى عامة إذ لابد من إعطاء هذا الأمر الأهمية اللازمة والأولوية المطلقة على ماعداه وتجاوز وتحييد كل الخلافات الآنية والمصالح الوقتية الأخرى. أما فيما يتعلق بالاستراتيجية الأولى (المنفردة) فلابد من العمل على تنظيم مياه النيل وتقليل الضائعات ورفع كفاءة استخدام المياه خاصة فى الزراعة والحد من التلوث وتنمية مصادرالمياه غير التقليدية.

ثالثا: اثيوبيا: الموقف والسياسة المائية:

تشغل اثيوبيا الموقع المائى الأكثر أهمية بالنسبة لكل من مصر والسودان حيث ان نسبة (٨٥٪) من إجمالى الإيراد السنوى للنيل عند أسوان تأتى من الهضبة الاثيوبية لذلك حاولت اثيوبيا ومنذ دخول الاستعمار الحديث للمنطقة استخدام مياه النيل كأداة ضغط لتحقيق أغراض سياسية معينة حيث فكر البرتغاليون أثناء حربهم مع المماليك وبالتعاون مع ملك الحبشة فى تحويل مجرى النيل الأزرق جنوباً نحو صحراء أوغادين، كما اتفق «منليك الثانى» ملك الحبشة مع بريطانيا فى أواخر القرن التاسع عشر على استخدام المياه كأداة للضغط على مصر وعزلها عن السودان(١٧).

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ عام (١٩٥٨) ومن خلال المكتب الأمريكى لاستصلاح الأراضى الزراعية بإجراء دراسات واسعة ومكثفة للأراضى الاثيوبية المحيطة بمنابع النيل الأزرق، الذى أوصى بإنشاء (٢٦) مشروعا على النهر الأمر الذى يمكن أن يلحق اضراراً بالغة بمصر، وكانت الغاية من ذلك إبعاد مصر عن الاتحاد السوفيتى (سابقا) ورغم أنه لم ينفذ شئ من هذه المشروعات إلا أنها كانت خطوة (وكما يصفها البعض) لتذكرة مصر بمواقع ضعفها الجيوبوليتيكية أثناء فترة خلافها مع الولايات المتحدة(١٨).

واشتد الخلاف المائى بين مصر واثيوبيا ليصل إلى ذروته فى مطلع الثمانينات عندما أعلن الرئيس الراحل السادات عن نيته فى توجيه جزء من مياه النيل إلى «إسرائيل» إذ أعلنت اثيوبيا عندها أن مصر لا تحسن استخدام حصتها المائية بنقلها جزء من تلك الحصة إلى دولة غير نيلية، وقد جاء رد اثيوبيا من خلال تقديمها قائمة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للدول النامية عام (١٩٨١) تتضمن (٤٠) مشروعاً للرى يقع أغلبها على حوض النيل الأزرق ونهر السوباط متذرعة بعدم وجود اتفاقيات تنظم علاقاتها المائية مع الدول النيلية الأخرى أو تمنعها من ذلك، وأنها لا تلتزم بالاتفاقيات السابقة لأنها أبرمت فى ظل أنظمة استعمارية وبالتالى فإنه فى حال عدم التوصل إلى اتفاق بينها وبين دول أدنى النهر فإن لها كامل الحق فى تنفيذ أية مشروعات مائية على هذا الحوض.

وقد قامت اثيوبيا بمساعدة فنية من «إسرائيل» وبالاستفادة من الدراسات التى أعدها المكتب الأمريكى لاستصلاح الأراضى بتنفيذ عدد من المشروعات المائية كمشروع سد «فينشا» ومشروع «الليبرد» ومشروع «سينت» ومشروع «حوض القاش» مع العلم بأن هذه المشروعات ستحجب نحو (٧) مليار م٣ من المياه عن مصر اى نحو (١٥ ٪) من الإيراد المائى السنوى لمصر من النيل الأمر الذى ستكون نتائجه وخيمة على مصر [١٩] و رغم أن هناك العديد من الخبراء يؤكدون على وجود تعاون وثيق بين اثيوبيا و «اسرائيل» وعلى ما تقدمه الأخيرة من مساعدات فنية لاثيوبيا ودول الحوض الأخرى فى إقامة السدود والخزانات للتأثير على كمية المياه المتدفقة إلى السودان ومصر وبالتالى السيطرة على منابع النيل بالشكل الذى يمكنها من تهديد مصالح هذين القطرين، إلا أن هناك من يرى ضرورة إعادة قراءة وتفسير السياسة المائية الاثيوبية فى النيل، لأن كل ما قد وجه إلى اثيوبيا من اتهامات فى مجال استغلالها لمياه النيل بشكل يمكن أن يهدد مصالح مصر والسودان مبالغ فيها وإن ما يقال حول المخطط الاسرائيلى للسيطرة على منابع النيل من خلال التعاون مع اثيوبيا لا أساس له من الصحة [٢٠] . كما تشير بعض الدراسات إلى أن اثيوبيا ليس لها موقع استراتيجى فى حوض النيل للتأثير على تدفق مياه النيل إلى مصر إذ أنها تعجز عمليا عن ذلك نظرا لقوة اندفاع

المياه عبر أراضيها وبالتالى من الصعوبة إيقافها أو تقليل تدفقها. وتشير تلك الدراسات إلى أن قدرة اثيوبيا على سد النيل الأزرق ماهى إلا «خرافة» حيث لا يوجد موقع لتخزين المياه على نهرى النيل الأزرق وعطبره لا يكون معرضا لأن يمتلئ بالطمى، كما أن التنمية الزراعية فى أثيوبيا التى تركزت حتى الآن فى المجتمع الشرقى للمرتفعات جنوب البلاد تجعل من المستبعد إنشاء أية مشروعات مائية يمكن أن تخفض من تدفق مياه هذين النهرين قبل دخولهما السودان[٢١] . ورغم كل مايقال عن حسن نية اثيوبيا تجاه قضايا مياه النيل إلا أنها ستبقى صاحبة الموقف الأقوى فى ذلك لكونها المصدر الأساسى لمياه النيل بالنسبة للسودان ومصر إلى جانب ضآلة اعتمادها على هذه المياه فى حياتها الاقتصادية لكثرة مواردها المائية من المصادر الأخرى الأمر الذى يعنى أن قدرة اثيوبيا على مواجهة سوء العلاقات مع مصر والسودان أكبر بكثير من قدرة الأخيرتين على مواجهة نتائج سوء العلاقات مع اثيوبيا وبذلك أصبح التعاون الوثيق والمستمر وتجاوز كل الخلافات الأدبية بين مصر والسودان ضرورة ملحة للحفاظ على أمنيهما المائيين وبالتالى الأمن المائى العربى لما تشكله اثيوبيا من ثقل فى معيار الأخير، وذلك من خلال الاستفادة من التطور الايجابى فى مسار العلاقات العربية (خاصة السودانية) الاثيوبية منذ عام (١٩٩١) وفى إطار صيغة تضمن الحقوق التاريخية والمشروعة لكل منهم فى مياه النيل على أن يرادف ويساير ذلك اتخاذ كل الاجراءات اللازمة وعلى الأصعدة كافة لتجنب أو التقليل من مخاطر احتمال قيام اثيوبيا بتخفيض تدفق مياه النيل إلى السودان ومصر سواء كان ذلك مقصوداً أو لأسباب مناخية أو فنية بحتة.

رابعاً: اسرائيل ومياه النيل: الموقف والأطماع:

تعد الموارد المائية من بين أهم المتغيرات التى تواجه السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لـ «اسرائيل» إذ أن محدودية الموارد المائية فيها كان ولا زال مصدر قلق كبير يساور الصهاينة انسجاما مع حقيقة أن المياه والأرض هما حجر الزاوية

فى الاستراتيجية الصهيونية، الأمر الذى انعكس بشكل جلى فى حروب اسرائيل ضد العرب وسياستها الاستيطانية التوسعية لاحتلال المزيد من الأراضى العربية التى كانت نتائجها ومحصلتها النهائية منسجمة مع سياسة اسرائيل المائية.

وتعانى «اسرائيل» فى الوقت الحاضر من مشكلة مائية ضاغطة يمكن حصرها فى ثلاث نقاط رئيسية هى (أولا) النقص فى كفاية المياه : تستهلك إسرائيل تستهلك ومنذ عام (١٩٨٥) جميع مواردها المائية وقد قامت ولأول مرة فى تاريخها بتقليص حصة الزراعة من المياه بنسبة (١٠ – ١٥٪) منذ الموسم الزراعى (١٩٨٦ – ١٩٨٧) الأمر الذى أدى إلى خسارة قدرها نحو (١٥٠) مليون دولار سنويا، كما أنها ستكون بحاجة إلى نحو (٧٠٠ – ٨٠٠) مليون م٣ إضافية عام (٢٠٠٠)[٢٢] . (ثانيا) ارتفاع نسبة الملوحة : تعانى إسرائيل من مشكلة ارتفاع نسبة الملوحة سواء فى بحيرة «طبرية» أو مياهها الجوفية رغم كل الاجراءات التى اتخذت للحد من هذه المشكلة[٢٣] . (ثالثا) ارتفاع تكاليف تيسير المياه : تخصص إسرائيل نسبة كبيرة من نفقاتها لهذا الغرض إضافة إلى مايستخدم من مقادير مهمة من الطاقة فى ذلك[٢٤].

ونظراً لأهمية المياه فى تدعيم وجود الكيان الاسرائيلى وإدراكها لهذه الحقيقة بشكل مبكر فإن أطماعها فى المياه العربية خاصة مياه النيل ترجع إلى بواكير القرن الحالى وبالتعاون والتنسيق مع الغرب الأوربى والأمريكى فمنذ ذلك الحين أبدت مراكز البحوث الاسرائيلية اهتماما متزايدا بكل من مصر واثيوبيا لاعتقادها أن مياه النيل يمكن أن تساهم بشكل ملموس فى معالجة مشكلتها المائية.

وجاءت أول محاولة اسرائيلية لاستغلال وسحب مياه النيل فى عام (١٩٠٣) حيث استغلت اسرائيل الوجود البريطانى على أرض مصر لتحصل على موافقة السلطات البريطانية على إرسال لجنة تقوم بدراسة الكيفية التى تسحب بها مياه النيل الى سيناء من أجل إقامة مستوطنات ليهود أوروبا ولتجعل منها موطئ قدم لاحتلال فلسطين. وينص الاتفاق على سحب المياه لمدة (٩٩) سنة قابلة للتمديد إلا أن المشروع فشل بسبب معارضة مصر له[٢٥] .

وفى مطلع السبعينات ظهرت فى الصحف الاسرائيلية العديد من المقالات التى تدعو إلى شراء مياه النيل وتحويلها إلى النقب، ففى عام (١٩٧٣) أعلن عن ما يسمى بـ «مشروع يئيور» نسبة إلى واضعه المهندس الاسرائيلى «ييئور» ويقضى هذا المشروع بنقل (١٪) من مياه النيل إلى صحراء النقب أى ما يعادل (٨٠٠) مليون م٣ سنويا [٢٦]، وأعيد طرح هذا المشروع على الجانب المصرى إبان مفاوضات «كامب ديفيد» حيث بدأ خبراء من الجانبين بدراسة المشروع وقد وصفه الجانب المصرى بأنه سيحول كلا من سيناء والنقب إلى أرض خضراء وأنه ذو جدوى اقتصادية إذ سيتم من خلاله بيع مياه النيل بأسعار مرتفعة إلى اسرائيل مما يحقق لمصر عائدات عالية تعادل ما تحصل عليه من ايرادات القطن (المحصول الرئيسى لمصر)، أما فيما يخص الجانب الاسرائيلى فقد ذكر بأن «إسرائيل» ستتمكن من زراعة نحو مليون دونم من الأراضى الزراعية بهذه المياه وإن كفاءتها وخبرتها الزراعية ستمكنها من إنتاج (٦) أضعاف ما تنتجه مصر وبالتالى سيكون المشروع مجديا اقتصاديا ومربحا رغم تكاليفه الباهظة[٢٧] .

وكررت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية الفكرة نفسها فى (٢٧ أيلول ١٩٧٨) وكان وراء الفكرة هذه المرة المهندس الاسرائيلى «اليشع كالى» الذى يعمل فى شركة «تاحال» المتخصصة فى دراسة وإدارة المياه والمشروعات المائية. وفى عام (١٩٧٩) طرح الرئيس الراحل «السادات» فكرة ايصال مياه النيل إلى «اسرائيل» وكان كما يبدو يهدف من وراء ذلك تحقيق أغراض سياسية أساساً (إلى جانب الأغراض الاقتصادية) تتمثل فى تخفيف التطرف الاسرائيلى تجاه الأراضى المحتلة وبالتالى تحويل هذا الكيان إلى «دولة» مسالمة كما خيل إليه. لذا فقد أطلق تسمية «ترعة السلام» على القناة التى ستوصل مياه النيل إلى «اسرائيل» كما أنه أسمى المياه نفسها «مياه زمزم الجديدة» حيث انها ستصل إلى القدس لتكون فى متناول زائرى المسجد الأقصى ومسجد الصخرة وكنيسة القيامة كما حاول السادات الربط بين موضوع مياه النيل وحل مشكلة القدس ووقف الاستيطان فى الأراضى العربية المحتلة عام (١٩٦٧) إلا أن إسرائيل رفضت ذلك كما أن «السادات» تراجع عن فكرته هذه بسبب ما واجهه من معارضة داخلية واسعة وقوية تزعمها وزير الرى المصرى الأسبق المهندس «عبد العظيم أبو العطا»[٢٨] ،

وعاودت الصحف الإسرائيلية طرح الفكرة مرة أخرى عام (١٩٨٦) بمناسبة انعقاد موتمر «أرماند هامر» للتعاون الاقتصادى فى «الشرق الأوسط» الذى أقيم فى جامعة «تل أبيب» .

وخلال انعقاد ندوة التعاون الاقتصادى لدول «الشرق الأوسط» فى «لوزان» فى منتصف عام (١٩٨٩) تقدم «حاييم بن شاهار» الرئيس الأسبق لجامعة «تل أبيب» وفى معرض حديثه عن مجالات التعاون بين «إسرائيل» والدول العربية بمقترح يقضى بقيام مصر بمنح «أسرائيل» حصة قدرها (١٪) من مياه النيل، وبين «شاهار» كيفية نقلها عن طريق أنابيب عبر سيناء لاستخدامها فى مشروعات التنمية الزراعية الاسرائيلية(٢٩) .

ومن المشروعات التى طرحت فى إسرائيل فى أوائل التسعينات حول المياه الدراسة المسماه «خطة مياه الشرق الأوسط فى ظل السلام» والتى تقدم بها الباحثان الاسرائيليان» ، «أليشع كالى» و «افراهام طال» وقد تضمنت الدراسة بعض المقترحات الخاصة بقضية المياه العربية . وفيما يتعلق بنهر النيل فقد اقترحت الدراسة ما يسمى بمشروع «التبادل المائى» الذى يقضى بنقل المياه من النيل إلى النقب مقابل إطلاق مياه نهر الأردن إلى الضفة الغربية والأردن التى تنقل إلى النقب فى الوقت الحاضر وبما يحقق تخفيض فى التكلفة الاقتصادية فى نقل المياه لكلا المنطقتين(٣٠) .

ولا تزال فكرة هذا المشروع تطرح خلال مفاوضات ما يسمى بمشروع السلام فى «الشرق الأوسط» ورغم أن مصر ترفض هذه الفكرة بشكل قاطع، إلا أن إسرائيل بدأت ومنذ فترة بممارسة ضغوط على مصر وبشكل مباشر أو غير مباشر ومن خلال التعاون والاتفاق على ذلك مع دول المنبع النيلية خاصة اثيوبيا . إذ أن محاولات «إسرائيل» غير المباشرة لاستخدام مياه النيل كوسيلة ضغط على مصر ليست بنت اليوم . فقد حاولت إسرائيل إقناع تنزانيا فى نهاية الستينات باستخدام مياه النيل فى الزراعة فى الوقت الذى كانت مشكلة تنزانيا هى كيفية التخلص من المياه الفائضة لمستنقعاتها كما أن كمية الأمطار الساقطة فيها كافية لإرواء أراضيها، إلا أن «إسرائيل» أشارت على تنزانيا بأن تردم المستنقعات ثم تعيد زراعتها رياً بمياه النيل على أن تتحمل «إسرائيل» نفقات هذا

المشروع، إلا أن هذه المحاولة فشلت بسبب يقظة مصر التى وضعت الحقائق أمام الحكومة التنزانية التى صرفت النظر عن المشروع(٣١) .

وكان تركيز «إسرائيل» فى التنسيق مع دول المنبع النيلية يتم بالأساس مع اثيوبيا (كما مر ذكره) لإدراك الأولى الأهمية الاستراتيجية للأخيرة فى نهر النيل لكونها المصدر الأساسى لمياهه، حيث قامت إسرائيل بالتخطيط والمشاركة فى التمويل وتقديم المساعدات الفنية لاثيوبيا فى إقامة (٣٣) سداً على الأنهار التى تغذى النيل الأزرق وعلى بحيرة «تانا» التى ينبع منها الأخير، وذلك لحجز حوالى (٦) مليارات م٣ من مياهه الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى خفض حصة مصر والسودان المائية بنسبة كبيرة، وبالفعل بوشر بإنشاء عدد من هذه السدود التى كانت بوادرها خفض حصة مصر المائية بنحو مليار م٣ عام (١٩٩٠)(٣٢) ، وفى الوقت نفسه تقوم «إسرائيل» بتحريض اثيوبيا على التنصل من الاتفاقيات المائية المبرمة مع مصر والسودان بغرض تنفيذ تلك المشروعات. كما قامت «إسرائيل» وبالتنسيق مع اثيوبيا بالاتفاق مع «جون قرنق» زعيم الحركة الانفصالية فى جنوب السودان على إيقاف العمل فى قناة «جونغلى» على النيل الأبيض، التى كانت ستوفر نحو (٧,٥) مليار م٣ لمصر والسودان تقسم مناصفةً بينهما. وقد تكفلت «إسرائيل» بتقديم الدعم والعون المالى والعسكرى لـ «قرنق» وحركته الانفصالية لتحقيق ذلك(٣٣) .

كما قامت «إسرائيل» بالتنسيق مع الدول النيلية الأخرى فى هذا المجال حيث قامت بالتعاون مع أوغندا وزائير بإعداد دراسة لإنشاء مشروع قناة صرف فى الجزء الغربى لمستنقعات بحر الغزال، كما أعدت دراسة لمنطقة حوض نهر «الكافو» وتوصلت إلى امكانية إقامة مشروع إروائى فى المنطقة لزراعة القطن والقمح وتعهدت بتقديم المساعدات الفنية والمالية لدول تلك المنطقة(٣٤) .

ولا تزال «إسرائيل» تقوم بالدراسات والتخطيط ومن خلال التنسيق مع دول المنبع النيلية للتحكم بمنابع النيل وبالشكل الذى يمكنها من ممارسة الضغوط على مصر والسودان لتحقيق أغراض سياسية معينة، مما يؤدى إلى خرق أمنهما المائى وبالتالى الأمن المائى العربى.

وتجدر الإشارة إلى أن «إسرائيل» ومنذ الخمسينات اهتمت بإجراء دراسات للمياه الجوفية فى سيناء والنقب حيث تشير التقديرات إلى أن تلك المنطقة فيها خزان يحتوى على نحو (٢٠٠) مليار م٣ صالحة للشرب وأن «إسرائيل» تقوم بحفر الآبار فى صحراء النقب للتوصل إلى مياه هذا الخزان كما وأن «إسرائيل» أقامت سدا على الحدود المصرية لتجميع مياه الأمطار عند التقاء وادى «الجرافى» و «جدايد» الواقعين فى مصر[٣٥] .

خاتمة

يتبين مما تقدم أنه بالرغم من أن نهر النيل مورد لتسع دول مستقلة إلا أن القطرين السودانى والمصرى هما الأكثر حاجة لمياهه خاصة الأخير الذى يعتمد اعتمادا كليا فى حياته على هذه المياه، الأمر الذى يعكس الأهمية الاستراتيجية للنيل بالنسبة لمصر التى يزداد وضعها المائى خطورة وحراجة سواء بسبب عوامل طبيعية ومناخية سيئة أو أخرى ناتجة عن السياسات المائية لدول المنبع ولا سيما أن دول المنبع النيلية خاصة اثيوبيا تتحرك للحد من الحقوق التاريخية المشروعة للسودان ومصر من خلال قيامها بإنشاء مشروعات مائية على النيل لها آثارها السلبية الخطيرة على هذين القطرين متجاوزة بذلك الاتفاقيات المبرمة بينها وبين الأخيرين والتى تنص على عدم القيام بمشروعات مائية على النيل من جانب واحد دون الاتفاق مع الأطراف ذات العلاقة. هذا بالإضافة إلى تعاون اثيوبيا وتنسيقها مع «إسرائيل» فى هذا المجال فى ضوء ماتقوم به الأخيرة من مايسمى باستراتيجية «شد الأطراف» إذ أنها تقوم بتحرك نشط فى القارة الأفريقية لاستخدام مياه النيل كورقة ضغط على السودان ومصر لتذكيرهما بضعفهما الجيوبوليتيكى خاصة مصر مستغلة فى ذلك عجزهذين القطرين عن مواجهة هذه المخططات نتيجة الخلافات المتصاعدة بينهما وعدم توصلهما إلى سياسات وآليات مشتركة فى هذا الشأن تأخذ فى الاعتبار كل المحددات وعلى المستويين القطرى والقومى الأمر الذى يشكل خرقاً للأمنين المائى والغذائى لهما وبالتالى خرقا للأمنين المائى والغذائى العربيين ومن ثم الأمن القومى العربى.

وعلى هذا يجب العمل وبجهود غير عادية وبصيغ غير تقليدية تتناسب وحجم التحديات الحالية والمستقبلية للأمن المائى العربى سواء فى إيجاد الآليات والسياسات المشتركة أو فى العمل على تنفيذها. وتكون نقطة البدء فى مزيد من التعاون والتنسيق بين مصر والسودان فى المجالات كافة خاصة السياسات المائية وهجر أو تحييد الخلافات والاختلافات بينهما لأنها لا تولد إلا مزيداً من الهدر والضياع فى حقوقهما التاريخية المشروعة فى مياه النيل. ولأن التنسيق بينهما هو الأساس للأمن المائى لكل منهما خصوصاً والعربى عموماً، لذا يجب أن يأخذ هذا الأولوية على ما عداه من منافع وقتية أو مصالح متغيرة. كما ينبغى تعزيز دور مصر فى تخفيف حدة الصراع بين الدول النيلية عن طريق التعاون من خلال القنوات الدبلوماسية بحكم ثقلها الحضارى والاقليمى، إذ لابد أن يسعى صاحب القرار فى السياسة الخارجية المصرية إلى تطوير التعاون الإقليمى بين الدول النيلية سواء من خلال مجموعة «الاندوجو» أو خارجها وفى المجالات الفنية والمائية والاقتصادية كافة، حيث يمكن لمصر بحكم دورها الإقليمى وعلاقاتها الإفريقية أن تلعب دوراً مؤثراً على هذا الصعيد.

الهوامش والمصادر

(١) «الاقتصاد السياسى للموارد المائية فى الوطن العربى» التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٨ (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٩)، ص ٤٣٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر فى ذلك :

يوسف أبو نجم «نهر النيل والأمن القومى المصرى» مجلة السياسة الدولية، العدد ٧٩ (يناير ١٩٨٥)، ص ص ٤٤ – ٤٥.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر فى ذلك :

– المصدر نفسه، ص ص ٥٠ – ٥١.

– حمزة عليان وآخرون «الحرب من أجل الماء» جريدة القبس الكويتية، العدد : ٦٢٤٤ (١٦ تشرين الثانى ١٩٨٩).

(٤) أبو نجم، مصدرسبق ذكره، ص ٥١.

(٥) «العام ٢٠٠٠ الماء أهم من النفط»، مجلة الوطن العربى، العدد : ٦٧٧ (شباط ١٩٩٠)، ص ٣٠.

(٦) Haba Slah, "The Nile : The Politics of Water", The Middle East, Aug., 1990, P. 44.

(٧) «الاقتصاد السياسى للموارد المائية فى الوطن العربى»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٠.

(٨) المصدر نفسه، ص ص ٤٤٠ – ٤٤١.

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٤١.

(١٠) لمزيد من التفاصيل حول هذه التقديرات انظر فى ذلك : المصدر نفسه، ص ٤٤٢.

(١١) المركز العربى لدراسة المناطق الجافة والأراضى القاحلة (أكساد)، حالة الموارد المائية فى الوطن العربى، (ديسمبر / كانون الأول ١٩٩١)، ص ٦، و ص ٥١.

(١٢) أنس مصطفى كامل «نظام جديد للتعاون الإقليمى فى حوض النيل» السياسة الدولية، العدد : ١٠٥ (مايو ١٩٩١)، ص ص ٢٦ – ٢٧.

(١٣) المركز العربى لدراسة المناطق الجافة والأراضى القاحلة (أكساد)، مصدر سبق ذكره، ص ٩، وص ٥١.

(١٤) أبو نجم، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٥ – ٤٧.

(١٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه المشروعات انظر في ذلك :

– المصدر نفسه، ص ص ٤٥ – ٤٧.

– «العام ٢٠٠٠ الماء أهم من النفط»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

(١٦) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٣، ص ١٥٩.

(١٧) عليان وآخرون، مصدر سبق ذكره.

(١٨) مجدى صبحى «البعد الاقتصادى للأمن القومى العربى»، فى عبد المنعم المشاط (محرر) الأمن القومى العربى : أبعاده ومتطلباته (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣)، ص ٥٠٠.

(١٩) على خليفة حمد، الصراع على المياه العربية وأثره على العراق، (بغداد، كلية الدفاع الوطنى، جامعة البكر، ١٩٩٢)، ص ٥٨.

(٢٠) سلوى محمد لبيب «الأمن القومى العربى ودول الجوار الأفريقى» فى عبد المنعم المشاط (محرر)، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١.

(٢١) جون واتربورى «فى حرب المياه الشرق أوسطية والإفريقية» جريدة الرأى العام الكويتية، العدد ٩٥٤٧، (٩ تموز ١٩٩٠).

(٢٢) عطا الله سليمان الحديثى، الأطماع الصهيونية فى المياه العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، (بغداد، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩)، ص ص ٨٩ – ٩١.

(٢٣) أودى ديفيز «الموارد المائية العربية والسياسة المائية الاسرائيلية»، مجلة صامد الاقتصادى، العدد ٥٢، (١٩٨٤)، ص ٧٤.

(٢٤) الحديثى، مصدر سبق ذكره، ص ص ٩٥ – ٩٦.

(٢٥) لمزيد من التفاصيل حول هذا المشروع انظر فى ذلك :

عبد الرحمن أبو عرفه، «الاستيطان التطبيق العملى للصهيونية»، الطبعة الأولى (عمان : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ص ١١٠ – ١١١.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل انظر فى ذلك :

– محمد جمال مظلوم «المياه والصراع فى الشرق الأوسط» الباحث العربى، العدد ٢٢ (كانون الثانى / آذار ١٩٩٠)، ص ١٨.

– بشير البرغوثى، «المطامع الاسرائيلية فى مياه فلسطين والأراضى المجاورة»، الطبعة الأولى، (عمان : دار الجليل للنشر، ١٩٨٦)، ص ٢١٧.

(٢٧) ابراهيم أحمد ابراهيم، «أطماع إسرائيل الاقتصادية فى الوطن العربى»، شئون فلسطينية، العدد ١٨٠، (بيروت : آذار ١٩٨٨) ص ص ٣٧ – ٣٨.

(٣٨) لمزيد من التفاصيل انظر فى ذلك :

– حسن بكر «المنظور المائى للصراع العربى الاسرائيلى، السياسة الدولية، العدد : ١٠٤، (نيسان ١٩٩١)، ص ص ١٤١ – ١٤٢.

– البرغوثى، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢١٧ – ٢٢٠.

(٢٩) العام ٢٠٠٠ : الماء أهم من النفط، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل انظر فى ذلك :

مجدى صبحى، «مشكلة المياه فى المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف»، كراسات استراتيجية رقم ٧ (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢)، ص ص ٢٣ – ٢٤.

(٣١) لقاء مع عبد الخالق الشناوى وزير الرى المصرى الأسبق، جريدة الأنباء الكويتية، (١ آب ١٩٩٠).

(٣٢) حسين شعلان «إسرائيل تهدد النيل عبر اثيوبيا»، مجلة اليوم العدد السابع، (شباط ١٩٩٠)، ص ١٤.

(٣٣) لقاء مع الشناوى، مصدر سبق ذكره.

(٣٤) شعلان، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل انظر فى ذلك : عليان وآخرون، مصدر سبق ذكره.

نـــداء
للبـــاحثين العـــرب
الأعضـاء وغير الأعضـاء فى الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية

تدعو مجلة « **بحوث اقتصادية عربية** » الباحثين العرب داخل وخارج الوطن العربى للتقدم ببحوثهم للنشر بالمجلة .

والمجلة الـتى يتم توزيعـها على نطـاق واسع داخل وخارج الوطن الـعربى ترحب بالمساهمات الجادة فى المجالات التالية :

- بحوث تخضع للتحكيم (المادة الأساسية للمجلة) .
- مقالات ومحاضرات علمية وتعليقات على تقارير عربية أو دولية، أو على بحوث نشرت بالمجلة .
- مقالات مأخوذة عن رسائل دكتوراه ذات إضافة علمية بارزة .
- عروض كتب حديثة النشر فى مجال الاقتصاد (نظرى أو تطبيقى).
- عرض مخـتصر لندوات أو مـؤتمرات عقدت داخل أو خـارج الوطن العربى .

★ **وسوف يصدر العدد القادم من المجلة فى خريف ١٩٩٦** ★

عروض الكتب

- كتاب الأرض والفلاح فى مصر (دراسة فى آثار تحرير الزراعة المصرية)
- كتاب الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية
- تقرير «مصر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥»

الدكتور / محمد أبو مندور الديب « وداعاً »

نعرض فيما يلى كتاب « الأرض والفلاح فى مصر : دراسة فى آثار تحرير الزراعة المصرية » الذى اشترك فى تحريره د. محمد أبو مندور الديب، عضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، والذى انتقل إلى رحاب الله بعد حياة غير طويلة وإن كانت حافلة بالنشاط والانتاج العلمى الغزير. ومن سيرته الذاتية :

- ولد فى ٣٠ فبراير ١٩٤٥ بقرية ويش الحجر بمحافظة الدقهلية – جمهورية مصر العربية.
- أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة – جامعة القاهرة منذ ١٩٨٣.
- أسس وعمل مديراً بمركز الدراسات الاقتصادية الزراعية بكلية الزراعة – جامعة القاهرة الذى قدم من خلاله العديد من الأبحاث والدراسات ونظم العديد من المؤتمرات والندوات التى ناقشت مختلف قضايا الزراعة المصرية والعربية.
- شارك بجهده العلمى فى أغلب المؤتمرات والندوات الاقتصادية والزراعية والتعاونية وله عديد من المؤلفات والأبحاث والدراسات التى تعالج المسألة الزراعية فى مصر والعديد من الأوطان العربية.

المحـــرر